كيري استبقه بزيارة إلى السعودية.. والدول الغربية والخليجية تريد «عودة سريعة» لوفد الرياض إلى محادثات جنيف

روسيا ستركز في اجتماع «مجموعة الدعم» على مكافحة الإرهاب وإغلاق الحدود

| وكالات

أكدت موسكو أن الجانب الروسي سيركز خلال اجتماع مجموعة الدعم الدولية لسورية في فيينا الثلاثاء المقبل على «ضرورة مكافحة الإرهاب وإغلاق الحدود السورية التركية»، في وقت يقوم فيه وزير الخارجية الأميركي جون كيري بجولة تشمل خمس دول لبحث قضايا المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية وإمكانية العودة إلى محادثات جنيف، حيث يترأس ونظيره الروسي اجتماعاً لمجموعة الدعم الدولية لسورية في فيينا الثلاثاء المقبل.

وأكد نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف أمس الأول، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أنه لا يمكن الحديث عن مستقبل سورية دون مشاركة الأكراد، واصفاً إياهم بالقوة السياسية والعسكرية الكبيرة. وقال: إن «الجانب الروسي ينوي طرح مسألة إشراك الأكراد في المفاوضات في اجتماع مجموعة دعم سورية الذي سيعقد في ١٧ أيار». وتابع غاتيلوف: إن «موسكو تأمل في أن يكون اجتماع مجموعة دعم سورية فعالا، مضيفاً إن الجانب الروسي سيركز ضرورة مكافحة الإرهاب وإغلاق الحدود السورية التركية».

وأضاف: إن «المشاركين في الاجتماع الذي سيعقد في فيينا سيبحثون القضايا الإنسانية، مشيراً إلى تحقيق تقدم في هذا المجال إلا أن هناك مشاكل لا تزال موجودة».

وبين أن موعد استئناف المفاوضات السورية في جنيف سيحدد بعد اجتماع مجموعة دعم سورية في فيينا، مؤكداً أن موسكو تدعو إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف السورية، حتى ولو كانت الظروف الحالية غير مهيأة لذلك.

من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية جون كيربي، وفق ما نقلت «روسيا اليوم»: إن «وزير الخارجية جون كيري سيغادر إلى السعودية ليبحث هناك قضايا تخص المنطقة».

وأوضح كيربي أن كيري سيزور السعودية والنمسا وبلجيكا في الفترة الممتدة من ١٤ وحتى ٢٦ أيار. وتابع: إنه سيغادر جدة بعد الالتقاء مع كبار المسؤولين السعوديين، ليتوجه إلى فيينا حيث سيشارك في ترؤس اجتماعين دوليين حول الأزمة في سورية وليبيا.

وقال كيربي: إن «وزير الخارجية ونظيره الإيطالي باولو جنتيلوني سيشاركان في ترؤس الاجتماع حول الأزمة الليبية». وبعد الاجتماع حول ليبيا، سيترأس كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف اجتماعاً لمجموعة الدعم الدولية لسورية والتي تضم ١٧ دولة.

ويصل كيري وفق ما نقلت وسائل إعلامية، إلى جدة اليوم في زيارة رسمية تستغرق ٤٨ ساعة، سيبحث خلالها التطورات الدولية والإقليمية وأبرزها الملف السوري، والحرب ضد تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، ومساعدة الحكومة العراقية والوضع في ليبيا ومحادثات السلام حول اليمن.

وسيكون الملف السوري حاضراً وخصوصاً أن اللقاءات ستسبق زيارة كيري إلى فيينا واجتماع المجموعة الدولية لدعم سورية و«البحث في سبل تقوية اتفاق وقف الاعتداءات وسبل وصول المساعدات الإنسانية والتفاوض حول حل سياسي للأزمة في سورية».

ونقلت وسائل إعلامية عن مصدر فرنسي رفيع أن هناك احتمالين واردين لاجتماع «المجموعة الدولية لدعم سورية»، أحدهما أن تمارس دول مجموعة باريس التي عقدت اجتماعاً الإثنين الماضي في باريس مع المنسق العام لـ«الهيئة التفاوضية العليا» المعارضة المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة رياض حجاب، ضغطاً على روسيا، والقول: إن كل ما يحدث في سورية هو خرق للقرارات التي تم اتخاذها في مجلس الأمن وإلقاء المسؤولية على الجانب الروسي.

والاحتمال الثاني وفق المصدر، أن يتحول اجتماع فيينا مجدداً إلى عمل منفرد روسي- أميركي وتفاهم رسمي بين الاثنين تُصدق عليه دول المجموعة الدولية. وقال المصدر: إن باريس تتمنى الاحتمال الأول، ذلك أن البيت الأبيض أيضاً هو على الخط نفسه، علماً أن كيري مصرّ على مساره مع لافروف.

وأشار المصدر إلى أن حجاب مستاء جداً من الموقف الأميركي، لأن قراءته أن الأميركيين يعتبرونه دمية في لعبتهم مع الروس، وهو يطلب من فرنسا أن تتصدى لذلك، ويقول: إن المعارضة السورية ليست دمى، بل هي أساس الحل.

ورأت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية الممولة من النظام السعودي، أن الدول الغربية والخليجية تريد الخروج من المأزق وأن تكون هناك «عودة سريعة» لوفد الرياض إلى طاولة المحادثات في جنيف.

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية أوروبية، أن اجتماع فيينا سيكون «مهماً جداً»، فإما إعادة المسار التفاوضي الذي تقوده الأمم المتحدة على «سكة جنيف»، وإما اشتعال الوضع على جميع الجبهات ونسف المسار التفاوضي.

بيد أن الصعوبة وفق ما شرحتها المصادر، تتمثل في «توفير الذرائع المفهومة والجدية» لعودة مثل هذه، علماً بأن العواصم الغربية لم تكن مرتاحة لـ«تعليق» وفد الهيئة مشاركته في ثالثة جولات المحادثات.

من هذا المنطلق تعد المصادر المشار إليها أنه «من الحيوي» أن يخرج اجتماع فيينا لـ«مجموعة دعم سورية» في السابع عشر من الشهر الجاري بـ«نتائج تكون كافية لتبرير» عودة المعارضة إلى جنيف.

في هذا السياق تعد المصادر الأوروبية المشار إليها أن اجتماع فيينا سيكون «مهماً»، فهو قد يمكن من إعادة المسار التفاوضي الذي تقوده الأمم المتحدة على «سكة جنيف» إذا «نجح الطرفان الأميركي والروسي بتنفيذ ما ورد في بيانهما الإثنين الماضي» الذي يلتزمان فيه بمضاعفة الجهود لـ«فرض» احترام هدنة «حقيقية».

وتعد المصادر أن الأطراف الداعمة للمعارضة قد تعمل على تزويد التنظيمات المسلحة بالدعم المادي والعسكري لتمكينها من الصمود، وإبقاء أوراق تفاوضية بيدها.

نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف

طائرات للتحالف الذي تقوده أميركا ضد داعش

بلجيكا تنضم إلى عمليات التحالف الدولي ضد داعش في سورية

| وكالات

أعطى مجلس الوزراء البلجيكي المصغر، الضوء الأخضر لطائرات إف ١٦ لقصف مواقع تنظيم داعش، في سورية اعتباراً من تموز القادم.

واتخذ هذا القرار خلال اجتماع المجلس الدوري، الجمعة في بروكسل، حيث قررت الحكومة تخصيص ست طائرات من طراز إف ١٦ للمشاركة بعمليات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن ضد التنظيم في سورية، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأوضح وزير الخارجية البلجيكي ديديه ريندرز، أن الولايات المتحدة طالبت بلاده قبل أشهر بالمساهمة بقصف مواقع التنظيم في سورية، وقال: «لا أعتقد أن بإمكاننا الاكتفاء بقصف مواقع للتنظيم في العراق فقط، باعتباره خطراً عابرا للحدود».

من جانبها أثنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، في بيان لها الجمعة، على الزعماء البلجيكيين لاتخاذهم قراراً ببدء شن غارات جوية ضد داعش في سورية.

وكانت بلجيكا قد ساهمت في السابق بقصف مواقع التنظيم في العراق، انطلاقاً من قاعدة «الأزرق» الجوية في الأردن، وذلك قبل أن توقف المهمة مؤقتاً لأسباب تتعلق بالموازنة العسكرية، كما تعهدت السلطات البلجيكية بالعودة إلى المساهمة في عمليات التحالف ضد هذا التنظيم.

وتسهم بلجيكا كذلك في محاربة التنظيم المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية عبر تدريب القوات العراقية، من خلال فريق من الخبراء والمدربين يعمل في بغداد على المساهمة في رفع قدرات الجيش العراقي.

ويشمل التحالف بقيادة واشنطن ٦٠ دولة، تشارك ١٢ منها في قصف أهداف ومواقع تابعة لداعش، علماً بأن الولايات المتحدة تقصف العراق منذ الـ٨ من آب ٢٠١٤، في حين انضمت فرنسا وبريطانيا وهولندا واستراليا وبلجيكا وكندا والدانمارك في أيلول من العام ذاته، أما القصف على مواقع التنظيم في سورية، فقد انطلق في الـ٢٣ من أيلول ٢٠١٤ وبمشاركة دول عربية.

اعتبرت أن مجزرة الزارة أتت بسبب صمت مجلس الأمن وطالبته والأمم المتحدة بإدانتها

الخارجية: الهجمات الإرهابية تنفذ بأوامر من أنظمة التطرف والتعصب

| وكالات

طالبت سورية مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بإدانة المجزرة المروعة التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية في قرية الزارة بريف حماة واتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب، مؤكدة أن الهجمات الإرهابية في سورية تنفذ بأوامر مباشرة من أنظمة التطرف والتعصب بغرض إفشال محادثات جنيف وترتيبات التهدئة واتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية.

وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالتين وجهتهما إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي نشرت نصهما وكالة «سانا» للأنباء: «قام إرهابيو «جبهة النصرة» و«أحرار الشام» والفصائل المتحالفة معهما بالتسلل فجر يوم الخميس ١٢ أيار ٢٠١٦ إلى قرية الزارة الكائنة في محافظة حماة حيث ارتكبوا مجزرة إرهابية دموية بحق السكان المدنيين الآمنين معملين ذبحا وقتلا في صفوف أهالي القرية دونما تمييز بين طفل أو امرأة أو مسن أو مريض وهم نيام في أسرتهم ومنكلين بجثث الضحايا بوحشية يندى لها الجبين. وأضافت الوزارة: قبل ذلك قام الإرهابيون بقصف القرية بالصواريخ وقذائف الهاون ومدافع جهنم ما أحدث دماراً في المنازل والممتلكات الخاصة والعامة فسقط الكثير من المدنيين الأبرياء شهداء وجرحى على الفور في حين تم إعدام عدد من المدنيين على جسر الرستن كما أصيب عشرات آخرون بجروح متفاوتة الخطورة إضافة إلى قيام الإرهابيين باختطاف الكثير من أهل الزارة أغلبهم من الأطفال والنساء واقتادوهم إلى وجهة غير معلومة حتى الآن. وتابعت الوزارة: ودون خجل أو شعور بالندم أعلنت عدة تنظيمات مسلحة تعتبرها بعض الدول الغربية وغيرها «تنظيمات مسلحة معتدلة» مثل «جبهة النصرة» و«حركة أحرار الشام الإسلامية» و«فيلق الرحمن» و«كتائب أهل السنة» و«أجناد حمص» عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي مسؤوليتها عن هذه المجزرة الدموية، مؤكدة أنها هاجمت قرية الزارة بشكل جماعي وارتكبت المجزرة كما هو منسق ومتفق عليه مسبقا.

وأوضحت الوزارة في رسالتيها، أن ارتكاب التنظيمات الإرهابية المسلحة المجزرة المروعة هذه إنما يتسق مع سلسلة الاعتداءات والهجمات الإرهابية المنظمة التي تستهدف العديد من المدن السورية والتي تنفذ بأوامر مباشرة من أنظمة التطرف والتعصب في كل من الرياض وأنقرة والدوحة بغرض تقويض الجهود الرامية إلى حقن دماء الشعب السوري وإفشال محادثات جنيف وترتيبات التهدئة واتفاق وقف الأعمال القتالية في سورية. وقالت: إن هذه المجزرة المروعة تأتي في الوقت الذي رفض فيه ممثلو كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وأوكرانيا في مجلس الأمن ادراج تنظيمي «جيش الإسلام» و«أحرار الشام» على قوائم مجلس الأمن للجماعات والهيئات والكيانات الإرهابية ما يعكس تشجيع هذه الدول للأعمال الإجرامية التي ترتكبها هذه التنظيمات وإصرارها على إغلاق أعينها عن جرائم هذه الجماعات الإرهابية بما يوضح عدم جدية هذه الدول في مكافحة الإرهاب وفي وقف الأعمال القتالية في سورية.

وأكدت الوزارة أن مجزرة الزارة تأتي نتيجة لصمت مجلس الأمن عن إدانة الأعمال الإرهابية الشنيعة التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية في مختلف مناطق الجمهورية العربية السورية ونتيجة لرفض بعض أعضاء المجلس اتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولاسيما أنظمة الرياض وأنقرة والدوحة التي لا تتورع عن استخدام الإرهاب والجماعات الإرهابية المختلفة وغيرها من الوسائل المنحطة للوصول إلى أهدافها الدنيئة.

وقالت: إن الحكومة تؤكد أن هذه المجزرة الإرهابية وغيرها من الاعتداءات الإرهابية لن تثني سورية عن الاستمرار في واجبها المتمثل بمحاربة الإرهاب والعمل على تحقيق حل سياسي للأزمة في سورية عبر حوار سوري سوري وبقيادة سورية يفضي إلى القضاء على الإرهاب وإعادة بناء ما دمره الإرهابيون وشركاؤهم ومموّلوهم وداعموهم واستعادة الأمن والاستقرار للشعب السوري. وختمت الوزارة بالقول: إن الحكومة السورية تطالب مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة بإدانة هذه المجزرة الإرهابية فوراً كما تطالب مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين عبر اتخاذ إجراءات رادعة وفورية وعقابية بحق الدول والأنظمة الداعمة والممولة للإرهاب ولاسيما الأنظمة في كل من السعودية وتركيا وقطر ومنع هذه الدول من الاستمرار في دعم الإرهاب والعبث بالأمن والسلم الدوليين وإلزامها بالتنفيذ التام لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ٢١٧٠ و٢١٧٨ و٢١٩٩ و٢٢٥٣.

قرية الزارة بريف حماة

قولاً واحداً

تصورات مختلفة لموسكو

مازن بلال

يطفو الدور الروسي مجدداً على مساحة التحليل السياسي، فقبل اجتماع مجموعة الدول الداعمة لسورية في فيينا؛ هناك رهانات مختلفة حول قدرة موسكو على رسم المسار السياسي بشكل متجدد، والذهاب إلى جنيف مجدداً من أجل استكمال ما بدأته الجولات الماضية، وما يبدو تعثراً داخل الأزمة السورية لا يشكل وفق المؤشرات أي صعوبات بالنسبة للكرملين للمضي من دون تردد نحو التفاوض، فالتصعيد العسكري والتحركات التركية وخروقات التهدئة المتكررة؛ تبدو مبررات لاستمرار العملية السياسية أكثر من كونها نهاية للتوافقات بين موسكو وواشنطن.

ما يمكن فهمه من التحركات الروسية هو مقاربة أساسية مرتبطة بالميدان العسكري، حيث لا يمكن فرض شروط سياسية عبر التصعيد العسكري، فما حدث في مدينة حلب كان اختباراً أساسياً للحل السياسي، وتقدم «النصرة» في خان طومان يندرج في الإطار الخاص نفسه بكسر الميزان العسكري على الأرض، وفي المقابل فإن موسكو لم تنظر إلى تلك المعارك إلا من زاوية الصراع الإقليمي الذي لا يمكنه تحقيق مكاسب حقيقية، لأن المسألة السورية أصبحت ضمن تأثير عاملين:

- الأول ارتباط أي حسم عسكري بتوافقات دولية، فالتوازن في سورية يملك حساسية ربما تدفع بالأمن الدولي إلى مواقع خطرة، وهذا الأمر يترك للدول الإقليمية (تركيا والسعودية تحديداً) دفع أوراقها التي لن تؤثر في النتائج داخل العملية السياسية.

إن جميع التوافقات الأميركية – الروسية بشأن سورية لا تتعامل مع نتائج الحل السياسي، لكنها تحاول تحييد الصراع الإقليمي ولو بشكل مبدئي، فهي ترى الأزمة السورية ضمن إطار من الضوابط التي تحكم العلاقة بين موسكو وواشنطن، وفي الوقت نفسه تضعها ضمن النموذج القادر على نسف السلام الدولي والدخول في صراعات كبرى، فالتصور الروسي وفق المؤشرات الأولى يتجاوز التفكير في المكاسب على الأرض التي لن تحمل أي نتائج سياسية حقيقية نتيجة التماس المباشر للقوى الدولية في سورية، فوجود القوات الروسية هو بحد ذاته عامل الحسم النهائي وليس المعارك المتفرقة.

- الثاني هو العامل الاقتصادي لأن بقاء سورية مرهون بقدرة الدولة على الاستمرار ضمن ظرف اقتصادي خطير جداً، ورهانات بعض الدول الإقليمية تدفع باتجاه التصعيد من أجل الوصول إلى موقع يصعب معه استمرار الدولة في العمل ما يعني انهياراً شاملاً في منظومة الشرق الأوسط وليس في سورية.

التصور الروسي يرى الأزمة السورية بمؤثرين يرتبطان بالعلاقات الدولية والاقتصاد الإقليمي (وليس السوري تحديداً)، وفي الوقت نفسه من المستحيل الخروج من «الاختناق الاقتصادي» بتعامل اقتصادي مع الأزمة، لأن الأمر مرتبط بطبيعة الحل السياسي الذي يمكن أن ينقذ سورية والمنطقة من الكارثة التي تعصف بشرقي المتوسط.

العودة إلى جنيف ليس نهاية الأزمة لكنه الطريق الوحيد الممكن للوصول إلى توافقات باتت مصيرية، فبالنسبة للسوريين فإن صراعهم المزدوج مع الإرهاب والواقع المعيشي يحددان المسار السياسي، وأي بحث عن حل اقتصادي للأزمة الخانقة بالنسبة للمواطن هو أشبه بالعبث من دون البدء بحل سياسي يدفع نحو حلول سياسية، ففي جنيف ليس هناك تنازلات من الأطراف بل تنازل من أجل سورية التي بات وجودها مهدداً بعد حرب استهلكت مجتمعها وموارد سورية نافذة تفتح كل صباح على احتمالات لا يمكن اعتيادها.

---

٥ شهداء بتفجير إرهابي في مدينة القامشلي

| وكالات

ارتقى ٥ شهداء وأصيب عدد من الأشخاص أمس في تفجير إرهابي بسيارة مفخخة في مدينة القامشلي القريبة من الحدود السورية التركية.

وأفاد مصدر في قيادة شرطة الحسكة حسب وكالة «سانا» للأنباء، بأن «إرهابياً انتحارياً فجر نفسه بسيارة من نوع «فان» مفخخة بكميات كبيرة من المتفجرات عند دوار الهلالية وسط المدينة». وأشار المصدر إلى أن المعلومات تؤكد «ارتقاء ٥ شهداء وإصابة العديد من الأشخاص بجروح إصابة بعضهم خطرة ما يجعل عدد الشهداء قابلاً للزيادة». ولفت المصدر إلى أن التفجير الإرهابي ألحق أضراراً مادية كبيرة بعدد من المحال التجارية والمنازل والسيارات المركونة في المكان.

واستهدف تنظيم «داعش» الإرهابي في الأشهر الأخيرة عدداً من الأحياء السكنية والمناطق في القامشلي بسيارات مفخخة وإرهابيين انتحاريين ما تسبب بارتقاء العديد من الشهداء وإصابة عشرات الأشخاص.

توزيع مساعدات روسية في بلدة الجنديرية بريف اللاذقية (سانا)

مساعدات روسية للنازحين في اللاذقية وللمحاصرين بدير الزور

| وكالات

في الوقت الذي قدم فيه الجيش الروسي، أكثر من طن من المساعدات الإنسانية للنازحين في قرية الجنديرية بمحافظة اللاذقية، أسقطت الطائرات الروسية بالمظلات ٤٢ طناً من الأغذية على مدينة دير الزور المحاصرة من قبل تنظيم داعش، المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» تمثلت المساعدات في الجنديرية بحصص غذائية فردية وأسماك معلبة ولحوم وسكر وطحين وحليب وشاي وحلويات للأطفال.

ولم تقتصر على الغذاء فقط، بل تم تدشين مركز طبي متنقل مؤقت لتقديم المساعدات الطبية للمحتاجين، وقدم المركز المساعدات الطبية لـ١٥٠ شخصاً من ٣٤ عائلة فروا من شمال اللاذقية بسبب الحرب.

وتعتبر قرية الجنديرية المنطقة عدد ٧٦ التي قام الجيش الروسي بتقديم المساعدات الإنسانية فيها.

في الأثناء، أفاد مركز المصالحة الروسي في مطار حميميم بريف اللاذقية في بيان له نشر على موقع وزارة الدفاع الروسية، أن «الطائرات الروسية نقلت إلى مدينة دير الزور المحاصرة من قبل مقاتلي داعش، بواسطة المظلات ٤٢ طناً من المواد الغذائية التي تم الحصول عليها من الأمم المتحدة.

دعت إلى وضع دستور جديد النظام السياسي فيه «رئاسي برلماني شبه مختلط»

«الجبهة الديمقراطية العلمانية» تشكيل معارض جديد في الداخل

| الوطن

أعلنت قوى سياسية معارضة وأحزاب مرخصة وهيئات مجتمع مدني وتنظيمات نسائية أمس تشكيل «الجبهة الديمقراطية العلمانية»، التي تهدف إلى بناء الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة العلمانية التعددية سياسياً»، ووضع دستور جديد للبلاد يكون فيه النظام السياسي (رئاسياً برلمانياً شبه مختلط). وتضم الجبهة «هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية» المعارضة و«هيئة العمل الوطني السوري» المعارضة و«حزب التنمية» و«الحزب الديمقراطي» المرخصين وقوى سياسية ناصرية وماركسية وليبرالية ومن الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية إضافة إلى قوى من المجتمع المدني وتنظيمات نسائية، إضافة إلى عدد من أعضاء وفد معارضه الداخل إلى محادثات جنيف.

من أبرز المشاركين في الجبهة أمين عام هيئة العام الوطني الديمقراطي في سورية محمود مرعي ونائبته ميس كريدي واليان مسعد من «هيئة العمل الوطني السوري» وأحمد كوسا وإيناس الحمال وعبد العزيز داود ومروه الأيتوني ونهى البيطار وسنان علي ديب وشكري شيخاني ووليد القاضي.

ويقوم البرنامج السياسي للجبهة وخطتها للخروج من الأزمة التي تمر بها البلاد منذ أكثر من خمس سنوات والتي حصلت «الوطن» على نسخة منه على ثلاث مراحل الأولى تتمثل بتجميع القوى الوطنية الديمقراطية والعلمانية بجبهة واحدة وطنية ديمقراطية واسعة على أساس ثوابت وطنية منها «الحفاظ على سيادة الدولية السورية على أرضها وشعبها وعدم التنازل عن أي جزء منها»، و«رفض أي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية»، و«رفض أي حل يتعارض مع توجهات الشعب السوري ومصالحه الوطنية العليا أو يؤدي إلى نظام استبدادي».

وتهدف المرحلة الثانية التي جاءت تحت عنوان «المؤتمر الوطني السوري»، إلى «انجاز تفاهمات أساسية بضمانات داخلية ودولية بين القوى الموالية والمعارضة والسلطة سواء تم عقد المؤتمر في جنيف أو غيرها أم في الداخل وهو ما نفضله مع قبولنا التام بتفاهمات فيينا ٢ والقرار ٢٢٥٤ ومتابعة للجهود السابقة واستكمالاً لها، لتشكل هذه التفاهمات خطة عمل معتمدة تقوم بتنفيذها حكومة وحدة وطنية ديمقراطية تشاركية متفق على أسس تشكيلها».

وأما المرحلة الثالثة فتتضمن «وقف العنف وتشكيل حكومة وحدة وطنية ديمقراطية مؤقتة تذهب لدستور جديد وإعادة إنتاج النظام والسلطة. وبعد وقف العنف عقد المؤتمر الوطني ويشكل الرئيس حكومة وحدة وطنية ديمقراطية تتلخص مهامها في تنفيذ التفاهمات المعتمدة لإخراج البلاد من أزمتها عبر وقف العنف ومواجهة التشكيلات العسكرية والإرهابية التي ترفض وقف العنف وإطلاق المصالحة الوطنية وطرد الإرهابيين وتشكيل لجان مختلطة مختصة لإعادة إنتاج دستور أو إعلان دستوري أو مبادئ فوق دستورية جديد للبلاد ينطوي على نظام سياسي جديد للبلاد لا يحوي أي لبس بما يخص الديمقراطية والعلمانية والمواطنة المتساوية وشرعة حقوق الإنسان ويعبر عن تطلعات السوريين للمستقبل ويقر باستفتاء شعبي عام»، إضافة إلى «تشكيل لجان مختصة تضع قوانين للإعلام والأحزاب والجمعيات والانتخابات البرلمانية والرئاسية والإدارة المحلية اللامركزية وفق الدستور الجديد (رئاسي برلماني شبه مختلط)، وإجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية والرئاسية وانجازها وهي إعادة إنتاج النظام والسلطة وفق العقد الاجتماعي الجديد».

وفي الخامس من الشهر الجاري، أعلنت أحزاب وهيئات وقوى وشخصيات وطنية معارضة تشكيل «تجمع معارضة الداخل» (تمد)، وذلك في مؤتمر صحفي عقدته في مقر حزب الشباب الوطني السوري. ويسعى التجمع إلى توحيد معارضة الداخل السوري على مبادئ وثوابت وطنية تشكل مادة أولية لميثاق وطني سوري يجمع أطياف الشعب السوري. وقبل ذلك بأيام قليلة أطلقت أحزاب وهيئات وقوى وشخصيات وطنية معارضة تكتلا جديداً سمته «التكتل الوطني المعارض». وقد وجه أعضاء في التكتل انتقادات إلى وفد معارضة الداخل المشارك في محادثات جنيف.

وفي تصريح لـ«الوطن» أمس قال أمين عام: «هيئة العمل الوطني الديمقراطي في سورية» حول التكتلات الجديدة التي شهدتها الساحة الداخلية مؤخراً «حاله طبيعية أن تتجمع القوى المتشابهة». ورداً على سؤال حول انتقاد بعض هذه التكتلات لوفد معارضة الداخل إلى جنيف قال مرعي «طبيعي أن توجه انتقادات ممن لم يمثل بوفد معارضه الداخل»، مضيفاً: «الجميع حضر وكان ممثلاً وحضروا جولة أو جولتين وعند تم التبديل بالوفد بدأ الهجوم على الوفد». وهل يمكن أن يتم إجراء تعديلات على وفد معارضة الداخل إلى جنيف بعد تشكيل هذه التكتلات قال مرعي: «نحن مستعدون للتعاون مع الجميع بما يخدم مصلحة سورية».

إعلان طلب عروض أسعار

تعلن دائرة العلاقات المسكونية والتنمية التابعة لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس عن طلب استدراج عروض أسعار لتوريد وتركيب تجهيزات بئر بلدة كفر جوايا محافظة طرطوس وذلك لصالح المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة طرطوس.

نرجو من الراغبين في التقدم للعرض للحصول على إضبارة العرض مراجعة مكتب دائرة العلاقات المسكونية والتنمية في بطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس الكائن في طالع الفضة- حي المريمية على رقم الهاتف ٠١١-٥٤١٤٤٩٠ يومياً من الساعة التاسعة حتى الواحدة ظهراً ما عدا يومي الجمعة والأحد حتى يوم السبت الواقع في ٢١ أيار ٢٠١٦.

آخر موعد لتقديم العروض يوم الأربعاء ٢٥ أيار ٢٠١٦.

دائرة العلاقات المسكونية والتنمية